وزارة الطاقة
MINISTRY OF ENERGY

النشرة الصباحية

الثلاثاء، ١٦ يناير ٢٠٢٤

أخبار الطاقة

النفط يرتفع مع ترقب المستثمرين لمخاطر تعطل إمدادات الشرق الأوسط

الجبيل الصناعية - إبراهيم الغامدي

الرياض

ارتفعت أسعار النفط في افتتاح تداولات الأسبوع، أمس الاثنين، مع ترقب المستثمرين لمخاطر انقطاع الإمدادات في الشرق الأوسط في اعقاب ضربات شنتها قوات أمريكية وبريطانية لمنع ميليشيات الحوثي في اليمن من مهاجمة السفن في البحر الأحمر.

وبحلول الساعة 0737 بتوقيت جرينتش، ارتفعت العقود الآجلة لخام برنت 24 سنتا بما يعادل 0.3 بالمئة إلى 78.53 دولار للبرميل بعد أن أغلقت مرتفعة 1.1 بالمئة يوم الجمعة. وسجل خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 72.85 دولارا للبرميل، مرتفعا 17 سنتا، أو 0.2 بالمئة، بعد صعوده نحو واحد بالمئة في الجلسة السابقة.

وقفز الخامان القياسيان أكثر من 2 ٪ الأسبوع الماضي ليلامسا أعلى مستويات خلال اليوم هذا العام بعد أن شنت القوات الأمريكية والبريطانية عشرات الضربات الجوية ضد قوات الحوثي ردا على أشهر من الهجمات على السفن في البحر الأحمر والتي اعتبرها القاتلون المدعومين من ايران رداً على ذلك.

وقال وارن باترسون، رئيس أبحاث السلع لدى مجموعة آي ان جي المالية: «هناك مخاطر على الإمدادات في السوق نظراً للتصعيد في البحر الأحمر». «ومع ذلك، في الوقت الحالي، لا نرى أي تأثير على إمدادات النفط. وأعتقد أننا سنحتاج إلى رؤية تصعيد كبير قبل أن يحدث ذلك». «وفي حالة عدم وجود اضطرابات في العرض، يظل سوق النفط مريحًا خلال النصف الأول من العام، على الرغم من التوترات المتزايدة».

وابتعد العديد من مالكي الناقلات عن البحر الأحمر وغيرت العديد من الناقلات مسارها يوم الجمعة بعد الضربات، على الرغم من أن التجار ما زالوا يراقبون رد فعل إيران وتأثيره على الشحنات في مضيق هرمز، أهم ممر نفطي في العالم. كما أدى الصراع إلى إعاقة ما لا يقل عن أربع ناقلات للغاز الطبيعي المسال كانت تسير في المنطقة.

وقال محللو مجموعة جولدمان ساكس البنكية، في مذكرة: «نظرًا لأن الصراع في الشرق الأوسط لا يؤثر حاليًا على إنتاج النفط، فإن علاوة المخاطر الجيوسياسية المسعرة بأسعار النفط، تبدو الآن متواضعة بناءً على التقلبات الضمنية للخيارات».

وأضافوا «وعلى الرغم من أنه من غير المرجح أن يتحقق ذلك من وجهة نظرنا، إلا إننا نقدر أن أسعار النفط سترتفع بنسبة 20% في الشهر الأول من انقطاع مضيف هرمز، وقد تتضاعف مؤقتًا في حال اضطراب ممتد أقل احتمالًا».

وقالوا إنه من المرجح ان تكون الأسعار محدودة النطاق حيث ان الطاقة الإنتاجية الفائضة المرتفعة تحد من الاتجاه الصعودي، في حين أن انخفاض مخاطر الركود واستجابة إمدادات أوبك+ تحد من الجانب السلبي.

وقال محللو النفط لدى انفيستنق دوت كوم، لم تحرز أسعار النفط سوى القليل في التجارة الآسيوية يوم الاثنين حيث تنتظر الأسواق تطورات جديدة في الصراع في الشرق الأوسط، في حين أن ترقب العديد من القراءات الاقتصادية الأمريكية والصينية الرئيسية هذا الأسبوع أبقت المعنويات على حافة الهاوية.

وتشهد أسعار النفط ايضاً بداية ضعيفة لعام 2024 بعد انخفاضها أكثر من 10 ٪ في العام الماضي، حيث ظلت الأسواق مقتنعة بأن الطلب العالمي على النفط الخام سيشهد تحسنًا طفيفاً هذا العام، وسط ضغوط من ارتفاع أسعار الفائدة، وتباطؤ النمو الاقتصادي والتضخم الثابت.

وأصبح التركيز الآن على القراءات الاقتصادية القادمة من الولايات المتحدة والصين هذا الأسبوع، لمزيد من الإشارات حول المسار المحتمل للطلب. ومن المتوقع أن يخفض البنك المركزي الصيني أسعار الفائدة على القروض متوسطة الأجل في وقت لاحق يوم الاثنين، في الوقت الذي يكافح فيه لدعم التعافي الاقتصادي المتباطئ. ومن المقرر صدور بيانات الناتج المحلي الإجمالي الصيني للربع الرابع يوم الأربعاء، ومن المتوقع أن تحدد نغمة الاقتصاد الصيني في عام 2024. ومن المتوقع أن يكون الناتج المحلي الإجمالي قد تجاوز قليلاً الهدف السنوي للحكومة البالغ ٪5، لكن الارتفاع يأتي أيضًا من أساس أقل للمقارنة من العام السابق.

ويبدو أن الطلب على الوقود في الصين قد تحسن، حيث أظهرت بيانات التجارة يوم الجمعة أن واردات النفط في الصين وصلت إلى مستويات قياسية في عام 2023. لكن توقعات الطلب الصيني ظلت غير مؤكد في مواجهة المخزونات العالية والضعف المستمر في أكبر محركات الاقتصاد في البلاد.

وفي الولايات المتحدة، ستراقب الأسواق عناوين من سلسلة من مسؤولي الاحتياطي الفيدرالي لمزيد من الإشارات حول متى يخطط البنك المركزي لبدء خفض أسعار الفائدة هذا العام. ومن المتوقع أيضًا أن تقدم بيانات مبيعات التجزئة المزيد من الإشارات على التضخم، بعد أن أظهرت البيانات في الأسبوع الماضي أن تضخم مؤشر أسعار المستهلك نما أكثر من المتوقع في ديسمبر.

ومن المتوقع أن يؤخر التضخم الثابت خطط بنك الاحتياطي الفيدرالي لبدء خفض أسعار الفائدة. ووجد الدولار بعض القوة على هذه الفكرة، مما أثر أيضًا على أسعار النفط.

وأشاروا، إلى ارتفاع خام برنت لنحو 79 دولارًا للبرميل، وكان غرب تكساس الوسيط بالقرب من 73 دولارًا بعد أن تابعت الولايات المتحدة الضربات الأولية ضد أهداف في اليمن، بهجوم جديد على منشأة رادار. وفي حين أن المعيار العالمي ارتفع أكثر من 4%في وقت ما يوم الجمعة، فقد أنهى الجلسة بمكاسب متواضعة نسبيًا بلغت 1.1%.

وقد تأثرت أسواق النفط العالمية بسبب الوضع في الشرق الأوسط منذ هجوم حماس على إسرائيل في 7 أكتوبر. وكانت الضربات على الحوثيين رداً على مضايقة الجماعة للسفن في البحر الأحمر خلال الشهرين الماضيين. وتعهد المسلحون المدعومون من إيران بعدم التوقف حتى تنهي إسرائيل اعتداءاتها على قطاع غزة.

ويشير رد فعل السعر إلى أن السوق لا ترى، في هذه المرحلة، فرصة كبيرة لانتشار النزاع المتطور وتعريض إنتاج النفط الخام والتدفقات للخطر من الشرق الأوسط الأوسع، والذي يمثل حوالي ثلث نفط العالم. وبدلاً من ذلك، يبدو أن احتمال زيادة المعروض من الدول غير الأعضاء في منظمة أوبك وتباطؤ نمو الطلب له الأسبقية. ويبدو الإعداد للنفط الخام صعبًا هذا العام، في حين أن الطلب لا يزال ينمو، ومن المتوقع أن يفعل ذلك بوتيرة أبطأ بشكل ملحوظ مع تبدد الانتعاش بعد الوباء. وهناك أيضًا علامات استفهام حول ما إذا كانت تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها منظمة البلدان المصدرة للبترول، أوبك وحلفاؤها ستكون كافية لتعويض الفائض الوشيك. ويشهد سوق النفط الخام العالمي حاليًا تقلبات كبيرة، وتتأثر بالأحداث الجيوسياسية وتغيير أنماط الطلب، وخاصة في الصين. وهذه العوامل تخلق بيئة معقدة لأسعار النفط والتجارة. ويحمل مشتقات التداول مستوى عالٍ من المخاطر على رأس مال المستثمرين الذين يجب عليهم فقط التداول بأموال يمكنهم تحملها. وتُظهر التحليلات الحديثة تباطؤًا في نمو الطلب على النفط في الصين إلى حوالي 4 ٪ في النصف الأول من عام 2024، ويرجع ذلك أساسًا إلى تحديات سوق العقارات في البلاد. ومع ذلك، من المتوقع أن تظل مستويات الاستيراد مدعومة من قبل قطاعات مثل الطيران والبتروكيماويات. وتتوقع الوكالة الدولية للطاقة زيادة بنسبة 13.3 ٪ في الطلب على النفط الصيني، وهو أمر بالغ الأهمية لإنتاج المنتجات الكيميائية المتقدمة للصناعات مثل الألواح الشمسية والسيارات الكهربائية.

ومن منظور العرض، يمثل ارتفاع غير متوقع في قوائم المخزون الخام في الولايات المتحدة اختلافًا عن توقعات المخزون السابقة، مما يشير إلى تحول في مشهد سوق النفط. وإن توقعات الطلب تزيد من تعقيدها بسبب صراعات أوروبا الاقتصادية، مما قد يؤدي إلى انخفاض استهلاك النفط في منطقة اليورو.

وفي التحليل الفني لمستقبل تحركات أسعار النفط الخام، فإن السعر اليومي الحالي لعقود النفط الخام الخفيف في 73.74، حيث كان أقل من 200 يوم (76.69) و50 يومًا (74.60) المتوسطات، يشير إلى المشاعر الهبوطية في السوق. ويشير هذا الموقع إلى أن السوق موجود حاليًا في الاتجاه الهبوطي.

ويحوم السعر أعلى من مستوى الدعم البسيط عند 72.48، مما يعني أن هذا المستوى قد يكون بمثابة أرضية على المدى القريب، وإذا اندلع السعر أقل من 72.48، فإن المستوى الرئيسي التالي لمشاهدته هو الدعم الرئيسي عند 66.85.

وعلى الجانب العلوي، فإن المقاومة البسيطة عند 77.43 والمقاومة الرئيسية في 82.68 تقف كحواجز حرجة أمام أي انعكاس صعودي. وتُظهر الزيادة الأخيرة من الختام السابق البالغ 72.02 بعض الزخم الإيجابي، لكن الاتجاه الكلي يبقى هبوطيًا ما لم يعبر أعلى المقاومة المتوسطة المتحركة.

قطاع النفط والغاز الأمريكي يبدأ العام على تراجع مع اتساع معنويات السوق الهبوطية

أسامة سليمان من فيينا الاقتصادية

تقلبت أسعار النفط الخام بين الارتفاع والانخفاض أمس، وسط مخاوف تعطل الإمدادات في الشرق الأوسط، يقابله جني التجار الأرباح بعد ارتفاع العقود القياسية للنفط الأسبوع الماضي.

وقال لـ«الاقتصادية»، محللون نفطيون «إن قطاع النفط والغاز في الولايات المتحدة بدأ العام الجديد على تراجع مع اتساع معنويات السوق الهبوطية كما كانت قبل عام»، مشيرين إلى تأكيد بنك ستاندرد تشارترد أن التشاؤم بشأن الطلب هو السائد مرة أخرى مع قلق التجار من أن الطلب على النفط سيضعف في الولايات المتحدة وأوروبا.

وأشار المحللون إلى محدودية المكاسب السعرية الراهنة على المدى القريب مع زيادة خطر اقتراب الركود المعتدل، موضحين أنه على الرغم من الاتجاه الهبوطي المتوقع في الشهور المقبلة لا يزال المستثمرون يراهنون بشدة على مشاريع النفط والغاز البحرية، حيث سجلت أسواق النفط والغاز البحرية العالمية نموا مذهلا في عام 2023.

وأفاد المحللون بأن وضع الاستثمارات النفطية الجديدة جيد على الرغم من تحديات الاقتصاد العالمي، ومثال على ذلك كان إنتاج النفط والغاز في النرويج أقل قليلا من المتوقع في عام 2023، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى عمليات إغلاق الصيانة غير المخطط لها والممتدة في حقول متعددة، مرجحين ارتفاع الاستثمارات في عامي 2023 و2024 أكثر من المتوقع في مثل هذا الوقت من العام الماضي بسبب النشاط المرتفع وضعف العملة النرويجية وتزايد التكاليف.

وفي هذا الإطار، قال روبرت شتيهرير مدير معهد فيينا الدولي للدراسات الاقتصادية، «إن تقلبات أسعار النفط الخام كانت سائدة في بداية الأسبوع، مع موازنة خطر أن تؤدي الغارات الجوية التي تشنها الولايات المتحدة وحلفاؤها ضد الحوثيين المتمردين إلى إشعال صراع أوسع وتعطيل تدفقات النفط الخام من الشرق الأوسط، بينما في المقابل يقوم المتداولون بتقييم توقعات السياسة النقدية».

وأشار إلى تأثير تراجع الأسهم وارتفاع الدولار الذي يجعل السلع المسعرة بالعملة أقل جاذبية، كما تراقب الأسواق أي أدلة حول أسعار الفائدة.

من جانبه، ذكر ردولف هوبر الباحث في شؤون الطاقة ومدير أحد المواقع المتخصصة، أن الضبابية تسيطر على سوق النفط في ضوء تنامي عناصر التوتر واتساع المخاطر الجيوسياسية، خاصة بعدما أعلن أصحاب ناقلات النفط أنهم يتخلون عن رحلات جنوب البحر الأحمر، كما أن ارتفاع أسعار الشحن يتردد صداه في سوق النفط العالمية.

وأوضح أنه كان لدى مديري الصناديق إقبال أقل على أسهم الطاقة قبل بداية عام 2024، ووفقا لأحدث استطلاع لمديري الصناديق العالمية من بنك أوف أمريكا، إن إقبال المستثمرين على أسهم الطاقة تراجع بنسبة 11 في المائة في ديسمبر الماضي وهو أكبر انخفاض شهري منذ يناير 2016.

بدورها، ذكرت مواهي كواسي العضو المنتدب لشركة «أجركرافت» الدولية، أنه على الرغم من الحد الأقصى للأسعار الذي فرضته مجموعة السبع والعقوبات الشاملة بسبب الحرب في أوكرانيا تمكنت روسيا من الحفاظ على إيراداتها من الطاقة بفضل أسطول مظلم أو ظلي من ناقلات النفط.

وأوضحت أن الأسهم الأمريكية كانت متباينة في ختام الأسبوع الماضي مع بدء موسم الأرباح، لكن المؤشرات حققت مكاسب أسبوعية، مبينة أن بيانات التضخم كانت ضعيفة، ما عزز الآمال في تخفيض أسعار الفائدة من قبل بنك الاحتياطي الفيدرالي، ويضاف إلى ذلك ارتفاع عملة البيتكوين بنسبة 5 في المائة تقريبا بينما أدت التوترات في البحر الأحمر إلى ارتفاع أسعار النفط.

وفيما يخص الأسعار، تراجع النفط بأكثر من 1 في المائة أمس مع جني المستثمرين الأرباح بعدما ارتفعت العقود القياسية للنفط الأسبوع الماضي.

وبحسب «رويترز»، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 1.14 دولار بما يعادل نحو 1.5 في المائة إلى 77.15 دولار للبرميل، وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأمريكي 1.15 دولار أو 1.6 في المائة إلى 71.53 دولار.

وابتعد عديد من ملاك الناقلات عن البحر الأحمر، وغيرت عدة ناقلات مسارها يوم الجمعة.

وقال تاماس فارجا من «بي.في.إم» للوساطة النفطية «إن إدراك أن إمدادات النفط لم تتأثر سلبا دفع المتعاملين الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار الأسبوع الماضي إلى جني الأرباح، مع تفاقم الحركة الهبوطية إلى حد ما بسبب ارتفاع الدولار قليلا».

وفي ليبيا، هدد المحتجون على الفساد بإغلاق منشأتين أخريين للنفط والغاز بعد إغلاق حقل الشرارة الذي ينتج 300 ألف برميل يوميا في السابع من يناير.

وقفز الخامان القياسيان أكثر من 2 في المائة الأسبوع الماضي ليلامسا أعلى مستوياتهما هذا العام خلال الجلسة.

وقال وارن باترسون رئيس وحدة أبحاث السلع الأولية في «آي.إن.جي»، «هناك مخاطر تتعلق بالإمدادات في السوق، نظرا للتصعيد في البحر الأحمر.. لكن في الوقت الحالي لا نرى أي تأثير في إمدادات النفط، وأعتقد أن حدوث ذلك مرهون بحدوث تصعيد على نحو كبير».

وفي الولايات المتحدة استعدت شركات الطاقة والغاز الطبيعي لموجة البرد الشديدة التي من المتوقع أن تتسبب في طلب قياسي على الغاز مع خفض الإمدادات بسبب حالة التجمد التي أصبحت عليها الآبار.

من جانب آخر، ارتفعت سلة خام «أوبك» وسجل سعرها 80.18 دولار للبرميل يوم الجمعة بدلا من 78.88 دولار للبرميل في اليوم السابق.

وذكر التقرير اليومي لمنظمة الدول المصدرة للبترول «أوبك» أن سعر السلة التي تضم متوسطات أسعار 13 خاما من إنتاج الدول الأعضاء في المنظمة حقق ثالث ارتفاع على التوالي، وأن السلة كسبت نحو دولارين مقارنة باليوم نفسه من الأسبوع الماضي، الذي سجلت فيه 78.91 دولار للبرميل.

بولندا تشترط توفير ضمانات الدعم الاجتماعي لتيسير المرحلة الانتقالية في خفض الانبعاثات الاقتصادية

قالت أورزولا زيلينسكا نائبة وزير المناخ والبيئة في بولندا، «إن بولندا مستعدة لتبني هدف خفض الانبعاثات في الاتحاد الأوروبي بنسبة 90 في المائة بحلول عام 2040، لكن مع توفير ضمانات الدعم الاجتماعي لتيسير المرحلة الانتقالية».

وأضافت زيلينسكا، قبل اجتماع غير رسمي لوزراء البيئة في بروكسل، «نحن بحاجة ماسة إلى تبني أهداف طموحة، كما يجب علينا تبني هدف خفض الانبعاثات بنسبة 90 في المائة»، حسبما ذكرت وكالة «بلومبيرج» للأنباء.

وقالت زيلينسكا «نحن بحاجة إلى القيام بذلك بطريقة بناءة، مع الاهتمام بالجوانب الاجتماعية. نحن بحاجة إلى مزيد من البيانات عن الدول، والمدعومة بأدلة حتى نتمكن من التخطيط».

يشار إلى أنه من المقرر أن تقدم المفوضية الأوروبية هدفا لعام 2040 في فبراير المقبل، حيث يدعم ووبكي هوكسترا مفوض المناخ لدى الاتحاد الأوروبي،، خفض الانبعاثات بنسبة 90 في المائة.

وقالت زيلينسكا «أتيت إلى هنا برسالة مفادها أن بولندا تعزز جهودها في مكافحة تغير المناخ»، مضيفة أننا «سنتعاون مع الاتحاد الأوروبي».

وأعلنت بولندا أن الحياد المناخي بحلول عام 2050 هو «هدف واضح» يجب على البلاد تحقيقه.

ويدفع الاتحاد الأوروبي من أجل توسيع نطاق طموح المناخ العالمي بشكل كبير للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية، بما يتماشى مع اتفاقية باريس.

وكانت أورسولا فون دير لاين رئيسة المفوضية الأوروبية، قد أشارت إلى أن «التشريع الخاص بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة أصبح جاهزا بنسبة 55 في المائة على الأقل بحلول عام 2030، والقارة الأوروبية تسير على الطريق الصحيح لتجاوز هذا الطموح. وهذه إشارة مهمة لأوروبا وللشركاء العالميين إلى أن التحول الأخضر أمر ممكن، وأن أوروبا تفي بوعودها».

«إيفيك» تفتتح أولى محطات شحن المركبات الكهربائية في السعودية

الشرق الأوسط

افتتحت شركة البنية التحتية للمركبات الكهربائية «إيفيك» المملوكة لصندوق الاستثمارات العامة السعودي والشركة السعودية للكهرباء، الثلاثاء، أول محطة لشحن المركبات الكهربائية في العاصمة الرياض. ويضم الموقع الجديد شاحنين سريعين متطورين بمعدل طاقة تبلغ 100 كيلوواط لكل شاحن، مما سيوفر شحناً عالي الطاقة مجاناً لمستخدمي السيارات الكهربائية.

ويُعَد الانتشار العام لهذه التقنية الأول من نوعه في السوق السعودية، حيث يوفر شحناً فائق السرعة للجمهور.

الشواحن السريعة

وقال الرئيس التنفيذي لـ«إيفيك» محمد بكر قزاز لـ«الشرق الأوسط» إن الشركة تهدف في عام 2024 للتوسع في الرياض وجدة والدمام كمرحلة أولى، من خلال إنشاء محطات في الطرق التي تربط بين المدن الرئيسية. وأضاف أن الشركة تهدف بحلول 2030 إلى توفير المحطات الكهربائية في جميع مدن المملكة والطرق السريعة، وسيتم البدء بتدشين ألف موقع للشحن الكهربائي، وستحتوي على خمسة آلاف شاحن سريع.

وفيما يخص الفرص الاستثمارية التي سيوفرها القطاع في المملكة، ذكر قزاز أن قطاع شحن المركبات الكهربائية يعتبر جديداً عالمياً، متوقعاً ارتفاع الطلب على المحطات التي سيتم إنشاؤها بشكل كبير في السنوات القادمة، مؤكداً أن «إيفيك» هي واحدة من ضمن مجموعة الشركات التي تتجه للاستثمار في هذا القطاع.

وتابع قزاز: «سيكون لافتتاح موقعنا الأول في واجهة روشن، الأهمية الكبرى في إتاحة إمكانيات الوصول إلى تقنيات شحن السيارات الكهربائية الأكثر تقدماً أمام جمهور المستخدمين، كما سيكون لأجهزة الشحن السريع الأثر الكبير في تحويل قطاع شحن السيارات الكهربائية العمومي والارتقاء به، بما يمكّن سائقي هذه المركبات من شحنها في فترة زمنية قصيرة ووقت قياسي».

زيادة المركبات الكهربائية

من جانبه، كشف الرئيس التنفيذي لمجموعة «روشن» ديفيد جروفر، عن استقبال أكثر من 800 ألف زائر في الواجهة بشكل شهري، مما يجعلها موقعاً مثالياً لاستضافة أول محطة عمومية لشحن السيارات الكهربائية من «إيفيك».

ويعد الوقت الذي تستغرقه عملية شحن السيارات الكهربائية، أحد أكبر التحديات التي يواجهها العديد من مالكي السيارات الكهربائية اليوم، إضافة لنقص أجهزة الشحن السريع في سوق المملكة، ما يجعل الموقع الجديد للشحن السريع خطوة إيجابية في الاتجاه الصحيح، بالإضافة إلى تعزيز الثقة في ملكية واستخدام السيارات الكهربائية داخل المجتمع السعودي.

يشار إلى أن إطلاق شركة «إيفيك» للمحطة الجديدة يتماشى مع استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة لتوسيع قدرات السعودية في قطاع السيارات وتعزيز القدرة التنافسية للبلاد.

وتبلغ حصة صندوق الاستثمارات العامة السعودي 75 في المائة من شركة البنية التحتية للسيارات الكهربائية، في حين تملك «السعودية للكهرباء» الحصة المتبقية والبالغة 25 في المائة.

النفط يعكس اتجاهه ويتراجع بأكثر من 1 %

الشرق الأوسط

عكست أسعار النفط اتجاهها وانخفضت بأكثر من 1 في المائة، خلال النصف الثاني من جلسة الاثنين، بداية تعاملات الأسبوع، إذ أدى التأثير المحدود للصراع في الشرق الأوسط على إنتاج الخام إلى جني أرباح بعدما ارتفعت العقود القياسية للنفط الأسبوع الماضي.

وبحلول الساعة 15:14 بتوقيت غرينتش، انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 0.8 دولار بما يعادل نحو 1.05 في المائة إلى 77.75 دولار للبرميل، وهبط خام غرب تكساس الوسيط الأميركي 1.05 دولار أو 1.4 في المائة إلى 72.13 دولار.

وابتعد الكثير من ملاك الناقلات عن البحر الأحمر وغيّرت عدة ناقلات مسارها يوم الجمعة، بعد أن نفّذت الولايات المتحدة وبريطانيا ضربات عبر البحر والجو ضد أهداف للحوثيين في اليمن.

وقال تاماس فارجا، من «بي في إم» للوساطة النفطية، وفق «رويترز»: «إن إدراك أن إمدادات النفط لم تتأثر سلباً دفع المتعاملين الذين استفادوا من ارتفاع الأسعار الأسبوع الماضي إلى جني الأرباح، مع تفاقم الحركة الهبوطية إلى حد ما بسبب ارتفاع الدولار قليلاً».

وفي ليبيا، هدد المحتجون على الفساد بإغلاق منشأتين أخريين للنفط والغاز بعد إغلاق حقل الشرارة الذي يُنتج 300 ألف برميل يومياً في السابع من يناير (كانون الثاني).

«بلومبرغ»: أكثر من 200 ناقلة نفط تتضرر من أزمة البحر الأحمر

اقتصاد الشرق

تضرر نحو 209 ناقلات (4% من أسطول شحن النفط العامل) من التصعيد الجاري في أزمة البحر الأحمر. مع استثناء ناقلات النفط التابعة لروسيا وإيران، أو تلك المتجهة إلى اليمن.

كانت الناقلات من طراز «سويز ماكس» (Suezmax) و«أفراماكس/ بعيدة المدى 2» (Aframax/LR2) الأشد تضرراً بالأزمة، في ظل توقع تعرض أكثر من 5% منها للتوقف في مرحلة ما خلال رحلاتها، وفقاً لما نشرته «بلومبرغ» نقلاً عما كتبه أنوب سينغ، المدير العالمي لبحوث الشحن البحري لدى شركة «أويل بروكريدج» (Oil Brokerage) بمذكرة صدرت 14 يناير.

أضاف سينغ: «بدأنا نلاحظ إبطاء السفن الأقرب إلى نقطة العبور وتحويل مسار كل السفن الأبعد مسافة»، وأبطأت 30 ناقلة سرعتها أو توقفت أو حولت مسارها منذ شن الغارات الأميركية والبريطانية.

تكدس السفن في قناة السويس

رغم أن تقييد العبور عبر مضيق باب المندب قد يعطل السفن الموجودة في البحر الأحمر عن أداء عملها لأجل غير مسمى، إلا أن السفن قد تتكدس في قناة السويس أيضاً إذا ظلت نقطة الخروج الجنوبية مغلقة لفترة طويلة، وفق المذكرة.

وقد تتعرض صادرات روسيا من النفط والمنتجات البترولية -على وجه التحديد- إلى خطر غير مسبوق، بعدما أسفر تشديد العقوبات التي فرضتها مجموعة الدول السبع عن تردد بعض الشركات المالكة للناقلات بشأن نقل النفط الروسي. يُرجح أيضاً أن يؤدي توقف التدفقات التجارية إلى تجاوز سعر خام الأورال سقف السعر المحدد عند 60 دولاراً للبرميل بفارق كبير، ويسبب زيادة ملحوظة مجدداً في نشاط أسطول الظل.

البيان الختامي لقمة المناخ كوب 28.. تحليل يكشف ثغرات و«تضارب مصالح» الطاقة

حظي اتفاق قمة المناخ كوب 28، الذي استضافته الإمارات في ديسمبر/كانون الأول 2023، بترحيب على المستويين الدولي والإقليمي؛ لاحتواء نصّه على فقرات تشير إلى التحول عن الوقود الأحفوري لأول مرة في تاريخ مؤتمر الأطراف.

ورغم الحفاوة التي حظي بها الاتفاق الختامي الصادر بعد مدّ المؤتمر يومين إضافيين، فإنه خرج مليئًا بالثغرات اللغوية التي تفسّر حالة تضارب المصالح والانقسام بين الدول المشاركة في صياغة الاتفاق، بحسب تحليل حديث للمؤتمر ومخرجاته، حصلت وحدة أبحاث الطاقة على نسخة منه.

وشمل التحليل جميع القضايا التي ناقشتها قمة المناخ كوب 28، بداية من مسألة التقييم العالمي لجهود الدول منذ اتفاق باريس للمناخ 2015، وحتى قضايا تمويل المناخ والتقنيات الانتقالية وتدابير التكيف، وصولًا إلى مسألة انبعاثات غاز الميثان وصندوق الخسائر والأضرار لمساعدة الدول المتضررة من تغير المناخ.

قمة المناخ كوب 28 تتجنب المفردات الحادة

اعتمدت دراسة صادرة من معهد أكسفورد لدراسات الطاقة على تحليل بعض العبارات والمفردات الرئيسة الواردة في البيان الختامي للقمّة بصفتها أساسًا لتحليل المناقشات الدائرة بين الدول المشاركة على مدار أسبوعين، وحتى إعلان البيان في الساعات الأخيرة.

وتوصلت الدراسة إلى أن طريقة صياغة بعض العبارات قابلة للتفسير على أكثر من وجه؛ ما يفتح الباب أمام الدول للتراخي في تنفيذ بنود الاتفاق، كما حدث في الاتفاقيات السابقة لمؤتمرات المناخ.

وحاول البيان الختامي، على سبيل المثال، تجنّب استعمال ألفاظ حادة في وصف النتائج الضعيفة لتقرير التقييم العالمي الأول لمسار الجهود المناخية منذ اتفاق باريس، رغم أن المؤتمر بكامله كان مخصصًا للتركيز على عملية التقييم ورصد التقدم المحرز منذ عام 2015.

ونشرت قمة المناخ كوب 28 تقريرًا موجزًا حول نتائج التقييم العالمي لم تكن جيدة على الإطلاق، خلصت فيما بعد إلى عبارات محدودة في الاستنتاجات النهائية للتقييم، من أمثلتها: «يؤكد مؤتمر الأطراف أن الدول لم تسر بشكل جماعي بعد على المسار الصحيح نحو تحقيق غرض اتفاق باريس وأهدافه طويلة المدى».

كما شمل البيان الختامي عبارات أخرى تعبّر عن القلق من أن عام 2023 كان الأكثر دفئًا على الإطلاق، وعبارات تحذيرية من أن التأثيرات الناجمة عن تغير المناخ تتسارع، مع إشارات أخرى إلى حاجة العالم لاتخاذ إجراءات عاجلة للحفاظ على هدف 1.5 درجة مئوية في متناول اليد خلال هذا العقد.

كما استعمل بيان قمة المناخ كوب 28 الختامي لغة أقل حسمًا في مخاطبة الدول باتخاذ الإجراءات اللازمة لخفض الانبعاثات، واستعمل بدلًا من صيغة الشجب والإدانة عبارات مثل: «يعترف مؤتمر الأطراف -أيضًا- بالحاجة إلى تخفيضات عميقة وسريعة ومستدامة في انبعاثات غازات الدفيئة، بما يتماشى مع مسارات 1.5 درجة مئوية».

واستعمل -أيضًا- مفردات «ندعو» الأطراف إلى المساهمة في الجهود العالمية القادمة، بطريقة محددة وطنيًا مع مراعاة اتفاق باريس واختلافات الظروف والمسارات والمقاربات الوطنية.

اختلافات الصياغة في قمة غلاسكو 2021

أثارت اللغة الضعيفة غضب العديد من المندوبين الذين هددوا بالانسحاب من مفاوضات قمة المناخ كوب 28؛ بسبب عدم الأخذ بمقترحاتهم في استعمال مفردات إلزامية أكثر حسمًا في ترتيب الالتزامات على الدول.

وتبدو العبارات السابقة خفيفة بالنسبة للدول، بداية من المطالبة بأن تسهم في الجهود العالمية القادمة دون تحديد مدى وتوقيت تلك الإسهامات، وحتى استعمال عبارة «بطريقة محددة وطنيًا»، التي تترك المجال واسعًا أمام الحكومات لاختيار مسارها الخاص، وإن كان ذلك مصحوبًا بأخذ اتفاق باريس في الحسبان.

من هذا المنطلق، واجهت إدارة قمة المناخ كوب 28 مشكلات في الصياغة النهائية للبيان الختامي، كعادة كل مؤتمرات المناخ السابقة التي تنتهي باستعمال عبارات وسط أقرب للدعوة والحث عنه إلى الإدانة أو المطالبات الإلزامية، بحسب المقارنة التحليلية التي أجرتها وحدة أبحاث الطاقة مع البيانات الختامية لقمم المناخ السابقة.

واختلفت دول العالم في قمة كوب 26 في مدينة غلاسكو بإسكتلندا عام 2021 حول صياغة المسودة النهائية للاتفاقية، مع إصرار بعضهم على تضمين صيغة التعهد لفظ «التخلص من الفحم» فقط بقيادة الهند، بينما أصرّ آخرون على كتابة «التخلص التدريجي من الفحم».

وأصرّت الهند على صيغة «التخلص من الفحم»؛ لأنها عبارة مطلقة لا تتقيد بأجل زمني محدد؛ ما يجعلها في سعة من أمرها حسب أحوالها وظروفها، بينما يشير لفظ التدريجي إلى درجة من التقييد تستبطن أجلًا زمنيًا محددًا، وإن كان طويلًا.

من هذا المنطلق، تبرز أهمية تحليل دلالات المفردات الواردة في اتفاقيات المناخ تحديدًا؛ لما تعكسه من خلافات كبرى بين الدول المتقدمة والنامية حول أولويات موضوعات الطاقة وطريقة التحول الأخضر.

وتشير عبارات مثل «يقرّ أو يعترف» إلى حاجة العالم إلى التقدم، لكنها تفتقر إلى الثقل الدلالي لمفردات أقوى مثل «يؤكد أو يدين»، كما تختلف دلالات «يحثّ أو يوصي» عن دلالات «يلتزم أو يضمن».

ورغم غلبة المفردات الأقلّ حدّة على البيان الختامي لقمّة المناخ كوب 28، فإنها تسمح بتفسيرات متعددة تساعد كل دولة على مراعاة ظروفها الوطنية في مسار تحول الطاقة والإسهامات المناخية، بحسب معهد أكسفورد لدراسات الطاقة.

كيف صيغت إشارات الوقود الأحفوري التاريخية؟
على الرغم من أن القرارات والصياغات المتعلقة بمصادر الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة كانت إيجابية، فإن عددًا من المندوبين والمراقبين أشاروا إلى أن ذلك لن يحلّ أزمة المناخ دون العمل على الحدّ من استعمال الوقود الأحفوري.

وربما كانت هذه القضية الأكثر إثارة للجدل في قمة المناخ كوب 28، مع عدم وجود أرضية مشتركة تُذكَر مع جماعات الضغط المناهضة للوقود الأحفوري، التي أكدت أن شركات الوقود الأحفوري وجماعات الضغط المرتبطة بها لا ينبغي أن تكون حاضرة حتى في المؤتمر.

على الجانب الآخر، دافع بعض المعتدلين عن الوقود الأحفوري بوصفه جزءًا من نظام الطاقة، وسيظل كذلك، مع ضرورة أخذ ذلك في الحسبان خلال التفكير في مسارات تحول الطاقة عالميًا.
كما أشارت البلدان المنتجة للنفط في العالم النامي إلى أن التحول العادل للطاقة لا يمكن أن يسمح بالتخلص التدريجي السريع من أهم مصادر دخلها، مشددة على أنه لا يمكن للبلدان المتقدمة أن تتوقع منها الإقدام على ما يشبه «الانتحار الاقتصادي»، وقبول هذه المعادلة، على حدّ تعبير معهد أكسفورد لدراسات الطاقة.

ونظرًا لحدّة تباين وجهات النظر في هذه القضية، فقد كان من المدهش التوصل إلى إجماع على إدراج 4 عبارات مهمة بشأن الوقود الأحفوري في بيان قمة المناخ كوب 28، وهو ما افتخرت به إدارة المؤتمر بوصفها أول إشارة في تاريخ قمم المناخ.

وتنصّ العبارة الأولى إلى تسريع الجهود نحو التخفيض التدريجي لطاقة الفحم دون هوادة، بينما تشير الثانية إلى الانتقال من استعمال الوقود الأحفوري في أنظمة الطاقة، بطريقة عادلة ومنظمة، وتسريع العمل في هذا العقد الحرج، لتحقيق هدف الحياد الكربوني بحلول عام 2050.

كما تنص العبارة الثالثة على إدراك كون الوقود الانتقالي يمكن أن يؤدي دورًا في تسهيل تحول الطاقة، مع ضمان أمن الطاقة، أمّا العبارة الأخيرة فتشير إلى الإلغاء التدريجي لدعم الوقود الأحفوري غير الفاعل الذي لا يعالج فقر الطاقة أو التحولات العادلة في أقرب وقت ممكن.

أوبك تفرض رأيها في الصياغة

رغم إثبات العبارات سالفة الذكر في البيان الختامي لمؤتمر قمة المناخ كوب 28، فإن الإشارة للنفط والغاز جاءت ضمنية، ولم تأتِ صريحة، إذ ركّز البيان على الوقود الأحفوري بصورة عامة، مع الإشارة إلى الفحم خاصة في عبارة استثنائية.

كما جاءت مطالبة الدولة بالانتقال عن الوقود الأحفوري مشفوعة بـ3 مفردات مهمة «بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة»، وهي مفردات تشير بشكل واضح إلى أحقية البلدان النامية في التحرك بصورة أبطأ من البلدان المتقدمة، مع قيامها بالانتقال بطريقة لا تقوّض تنميتها الاقتصادية.

جدير بالذكر -أيضًا- أن لغة البيان استعملت لفظ الانتقال عن الوقود الأحفوري، ولم تستعمل ألفاظ التخلص التدريجي أو التخفيض التدريجي، كما طالب المتشددون المناهضون للوقود الأحفوري.

وجاء استعمال لفظ «انتقال» بعد ضغوط مارستها منظمة أوبك التي حثّت أعضاءها على رفض تأييد أيّ اتفاق يدعو إلى التخلص التدريجي من النفط والغاز، استنادًا إلى أن اتفاق باريس يدعو إلى التركيز على خفض الانبعاثات، ولا يستهدف مصادر طاقة محددة.

ويشير حذف عبارة التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري من المسودة النهائية للاتفاق، إلى حجم تأثير المنظمات التي تضم عددًا من الدول، إذ يكون الإجماع مطلوبًا لاعتماد أيّ نص، ما يشير إلى نجاح أوبك في صدّ واحدة من أشرس الهجمات على الوقود الأحفوري خلال عام 2023.

موقف السعودية من البيان الختامي

شدد وزير الطاقة السعودي الأمير عبدالعزيز بن سلمان في أثناء مناقشات قمة المناخ كوب 28، على أن بلاده لن توافق على أيّ نص يدعو إلى التخفيض التدريجي للوقود الأحفوري.

ورغم ذلك، فقد علّق الوزير على البيان الختامي بطريقة توحي بأن الفقرات المشار إليها بشأن الوقود الأحفوري لن تؤثّر في المملكة العربية السعودية أو الدول المنتجة للنفط والغاز بصورة عامة.

وقال الوزير، إنّ نص البيان الختامي يوفر بدائل، ولا يؤثّر في قدرات المملكة علي البيع، مشيرًا إلى أن عبارات بطريقة عادلة ومنظمة ومنصفة تترك مساحات تقديرية للدول في فهم وتفسير اتفاقية تغير المناخ، مع أخذ ظروفها في الحسبان.

كما أشار إلى أن هذه الفقرات تترك البلدان دون قيود تنتقل من كيانات ليست طرفًا في عملية صنع القرار الوطني، إشارةً إلى المنظمات وجماعات الضغط الدولية المناهضة للوقود الأحفوري، وهو أمر مهم، على حدّ تعبيره.

ما موعد انتهاء قطع الكهرباء في مصر؟.. وتشابه يجمع بين الجزائر والقاهرة

أحمد بدر

الطاقة

مع انتهاء فصل الصيف، ودخول الشتاء، عادت التساؤلات بشأن موعد انتهاء قطع الكهرباء في مصر، إذ ما زالت الأزمة مستمرة حتى الآن، إذ رفعت الحكومة عدد الساعات من ساعة إلى ساعتين، وربما أكثر في بعض المناطق.

ويوضح مدير تحرير منصة الطاقة المتخصصة عبدالرحمن صلاح، الأبعاد الحقيقية للأزمة، من خلال شرح التسلسل الزمني لبداية قطع الكهرباء، والإجراءات الحكومية التي اتُّخذت في هذا الشأن، وارتباط المشكلة بتراجع إنتاج الغاز.

جاء ذلك خلال مشاركته في حلقة من برنامج «أنسيّات الطاقة»، قدّمها مستشار تحرير منصة الطاقة المتخصصة الدكتور أنس الحجي، بعنوان «مستجدات أسواق الطاقة بين مصر والصين والولايات المتحدة ودول الخليج»، عبر منصة «إكس» (تويتر سابقًا).

وقال مدير تحرير منصة الطاقة، إن الحديث عن أزمة الكهرباء يتطلب أولًا شرح أبعادها، ثم الإجابة عن التساؤلات بشأن موعد انتهاء قطع الكهرباء في مصر.

أسباب انقطاع الكهرباء في مصر

قال مدير تحرير الطاقة عبدالرحمن صلاح: «بدأت أزمة انقطاع الكهرباء في مصر بصورة مفاجئة، وتحديدًا في منتصف شهر يوليو/تموز الماضي (2023)، ونشرت منصة الطاقة -حينها- أن عدد ساعات الانقطاع تراوح بين ساعتين و6 ساعات».

وأضاف أن الانقطاع تزامن مع موجة من الطقس شديد الحرارة، تراوحت خلاله بين 40 و45 درجة مئوية، لتخرج الحكومة -حينها- معلنة أن هذا الانقطاع غير مبرمج، قبل أن تخرج مرة أخرى في نهاية الشهر، وتحديدًا يوم 31 يوليو/تموز 2023، لتعلن في بيان رسمي لمجلس الوزراء، أن هناك خطة لتخفيف الأحمال في كل المحافظات.

حينها، كشف مجلس الوزراء عن وجود جدول يشمل جميع المحافظات، على أن تتراوح مدد انقطاع الكهرباء في مصر بين ساعة وساعتين، ورغم ذلك لم تعلّق الحكومة عن أسباب هذه الخطوة، ولم تقدم تفسيرًا سوى «ارتفاع الحرارة بصورة غير مسبوقة».

يقول مدير تحرير الطاقة عبدالرحمن صلاح: «توقع المواطنون بعد الإعلان الحكومي بأيام أن يُعلن موعد انتهاء قطع الكهرباء في مصر، والتوقف عن العمل بجدول تخفيف الأحمال، إلا أن مجلس الوزراء لم يتطرق إلى هذا الأمر».

وأوضح صلاح أن مصر لديها -بالفعل- قدرات ضخمة جدًا لتوليد الكهرباء، وتحديدًا فيما يخص القدرات المركبة لتوليدها، أي أنها لا تواجه مشكلة -مثلًا- في عدد محطات توليدها، بالعكس هناك قدرات كبيرة تسمح بالتصدير، وهذه القدرات -وفق معلومات منصة الطاقة- بلغت 63 ألف ميغاواط يوميًا.

ولكن -وفق مدير التحرير- الرقم الرسمي الذي أجابت به الشركة القابضة للكهرباء لدى سؤالها، وفق آخر تحديث لديها، يبلغ 59 ألفًا و693 ميغاواط، وكان ذلك في 28 يوليو/تموز 2023.

ولفت إلى أن منصة الطاقة المتخصصة كانت أول من تحدّث في الإعلام -سواء المصري أو العربي أو الأجنبي- عن السبب الرئيس لانقطاع الكهرباء، الذي لم يحدث منذ 8 سنوات، والذي كان انخفاض إنتاج الغاز المصري، وتحديدًا في حقل ظهر، الأكبر في مصر.

تراجع إنتاج الغاز المصري

قال مدير تحرير الطاقة عبدالرحمن صلاح، إن قطاع الكهرباء المصري يستهلك تقريبًا 60% من الإنتاج المحلي من الغاز يوميًا، وهذه مشكلة كبيرة تواجهها بعض الدول الرئيسة ودول كبرى تنتج وتصدر الغاز، مثل الجزائر.

ولفت إلى أن الجزائر تستهلك نحو 65% من إنتاجها من الغاز الطبيعي، إذ يعتمد قطاع الكهرباء الجزائري على الغاز في توليد الكهرباء بنسبة 97%، في حين تعتمد مصر بنسبة 88% على النفط والغاز في توليد الكهرباء.

وأضاف: «تعتمد مصر بنسبة 79.3% على الغاز الطبيعي في توليد الكهرباء، في حين النسبة الباقية من الـ88% للنفط، وتحديدًا المازوت والسولار، ثم تأتي الطاقة المتجددة -بما فيها الطاقة الكهرومائية- بنسبة 12%، وهذا وفق أحدث البيانات حتى نهاية 2022، لكن وفق تقديرنا لن تختلف الأرقام في 2023 كثيرًا».

وأوضح مدير تحرير منصة الطاقة المتخصصة، أن زيادة الاعتماد على الغاز في مزيج توليد الكهرباء في مصر، تزامن مع انخفاض متوسط الإنتاج في آخر 3 سنوات، مضيفًا: «هنا لا بد أن نذكر أن التناقص في إنتاج الغاز المصري طبيعي ومتعارف عليه، وليست هناك مشكلة فيه، ويحدث في أي دولة».

وتابع: «أي دولة منتجة للغاز، تحتاج لكي تحافظ على استمرارية الإنتاج بالمعدلات نفسها، إلى ضخ استثمارات في الحقول، وربما اقتصادات بعض الدول تسمح بذلك، في حين اقتصادات دول أخرى -ومنها مصر- لا تسمح، لذلك انخفض متوسط إنتاج الغاز خلال 2023 إلى 5 مليارات متر مكعب يوميًا، مقارنة بنحو 5.5 مليار متر مكعب في 2022، و5.8 مليار متر مكعب في 2021».

وأردف: «الحل الوحيد للتعجيل بموعد انتهاء قطع الكهرباء في مصر، كان تشغيل المحطات بالسولار لتعويض النقص، ولكن هذا الحل اصطدم بأزمة الدولار اللازم للاستيراد، لذلك اتجهت القاهرة إلى وقف تصدير الغاز المسال».

وأشار إلى أن الأشهر الـ5 أو 6 الأخيرة لم تشهد استيراد أي شحنات جديدة من المازوت أو السولار، ومصر تكتفي بتخفيف الأحمال، التي بلغت نحو ساعتين يوميًا.

موعد انتهاء قطع الكهرباء في مصر

لفت مدير تحرير منصة الطاقة عبدالرحمن صلاح، إلى أن سؤال الساعة الآن عن موعد انتهاء قطع الكهرباء في مصر، إذ يتساءل الجميع عن موعد انتهاء الأزمة، لا سيما أن ما نشره الإعلام المصري كان مفاده بأن الانقطاع مؤقت.

وبخصوص موعد انتهاء قطع الكهرباء في مصر، قال عبدالرحمن صلاح إنه -على المستوى الرسمي- لا يوجد أي موعد محدد ومعلن لإنهاء العمل بجدول تخفيف الأحمال وأزمة انقطاع الكهرباء.

ولفت إلى أن فصل الشتاء عادة ما يشهد انخفاضًا في الطلب على الكهرباء، إذ تشير معلومات منصة الطاقة إلى أن أقصى استهلاك لها خلال الشهرين الماضيين بلغ 28 ألف ميغاواط يوميًا، في حين حجم الطلب الحقيقي يبلغ في الشتاء 31 ألف ميغاواط.

وعن الفارق بين الاستهلاك والطلب، قال إن الاستهلاك هو حجم الكهرباء الذي وفرته الدولة للمواطنين، لكن حجم الطلب الحقيقي هو ما يحتاج إليه المواطنون بالفعل، موضحًا أن الطلب على الكهرباء في فصل الصيف يبلغ 35 ألف ميغاواط يوميًا.

وأضاف: «موعد انتهاء قطع الكهرباء في مصر -وفق معلوماتنا حتى الآن- سيكون بحلول نهاية صيف 2024، وربما يحدث توقف لعملية قطع الكهرباء لمده شهر أو شهرين خلال الشتاء الحالي، وهو احتمال لا يتجاوز 20 أو 30%، لكن المؤكد أن أزمة الكهرباء ستستمر على الأقل لنهاية الصيف المقبل، وسط محاولات حثيثة من الحكومة لسرعة تجاوز تلك الأزمة».

شكراً